



دور التحليل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

حمزه حسنين عبد المنعم الحكيم

طالب دكتوراه علوم اقتصادية في جامعة المصطفى (ص) العالمية

hamzaalhakim@gmail.com

د. مصطفى كاظمي نجف آبادي

استاذ مساعد في مركز بحوث الحوزة والجامعة

MOSTAFAKAZEMI@RIHU.AC.IR

الخلاصة

يمثل التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو وظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، ولمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية ومن ثم الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وإن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، و من خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة و حقيقية بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة، والحكم على مدى أهمية المؤسسة، وفي ظل اقتصاديات السوق وأسواق المال وظهور الشركات المساهمة تعاضم الاهتمام بالتحليل المالي باستخدام النسب كونها أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم أداء المنشآت والحكم على نتائج أعمالها وما يقدمه من معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتشخيص أي مشكله موجودة والتنبؤ بالوضع الاقتصادي.

ومن هذا قسمنا هذا البحث إلى أربعة مباحث، سنكشف الضوء في المبحث الأول على ماهية التحليل المالي من خلال إعطاء نظرة تاريخية للتحليل المالي وتوضيح مفهومه مع إبراز الأدوات والمراحل التي يمر بها، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه مختلف وظائف وأهداف التحليل المالي، أما في المبحث الثالث فإننا نقوم بتسليط الضوء على مختلف المؤشرات المالية، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى أهمية النسب المالية في التحليل المالي، والمبحث الخامس تطرق إلى دور المحلل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال التي تعد من الأهداف الأساسية للتحليل المالي.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي، الانتقال، الميزانية، الميزانية المالية، الميزانية المحاسبية

The role of financial analysis in the transition from the accounting budget to the financial budget

Mostafa Kazemi Najafabadi¹

Hamza Hassanain Al-Hakeem²

¹Assistant Professor at the Hawza Research Center and the University

²PhD student in Economic Sciences at Al-Mustafa International University

MOSTAFAKAZEMI@RIHU.AC.IR

hamzaalhakim@gmail.com

Abstract

Financial analysis is considered to be a diagnosis of a financial situation or function in the institution during a particular productive cycle or during several cycles. This is for those who are related to the institution such as businessmen, banks and investors in order to show all changes in the financial situation and thus to judge the fiscal policy and take corrective action And the subject of the budget analysis carried out by the institution at a certain time in a list to determine the assets of the assets, and the debts to determine their financial assets, and through this budget can identify the sources of activity of the institution and then draw their direction, and discover the reasons for success and failure that Caused The budget should be clear, accurate and real so that those familiar with it can easily draw conclusions during the analysis and judge the importance of the institution. In light of market economics, capital markets and the emergence of joint stock companies, through which the performance of enterprises can be assessed and judged on the results of their implementation and the information they provide used in the decision-making process, the diagnosis of any existing problem and the forecasting of the economic situation Therefore, we have decided to divide this research into four topics. In the first part, we will shed light on the nature of financial analysis by giving a historical view of financial analysis and clarifying its concept, while highlighting the tools and stages it undergoes. In the second section we will present the various functions and objectives of financial analysis. And in the third section we highlight the various financial indicators. In the fourth section we discussed the role of the financial analyst in the transition from the accounting budget to the financial budget through the study of various amendments to the transition, which is the mainstay of financial analysis.

Keywords : financial analysis, transition, budget, financial budget, accounting budget.

اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطورات حيث يعد هذا القطاع من افضل القطاعات وبما إن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المؤسسات المالية فأن التعاملات المالية هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال وعملية منح

المبحث الاول - منهجية البحث

1-1: المقدمة

نرى ان الوظائف المصرفية لدى المؤسسات المالية تطورت بشكل كبير عبر السنين إذ وصلت الأعمال المصرفية إلى

إمكانية تلك التعاملات من الوفاء بالتزاماتها، أي بيان قدرة التحليل المالي على تقليل مخاطر التعاملات المالية.

5-1: فرضية البحث

هناك مخاطر تؤثر على نشاط المصارف، حيث يعد التحليل المالي أحد الأساليب التي يمكن ان تنبه على هذه المخاطر من أجل العمل على تجاوزها.

سؤال البحث الأصلي هو: ما هو دور التحليل المالي في

الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية؟

فرضية البحث : استعمال التحليل المالي في التحول من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية والكشف عن الخروقات والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية في اتخاذ القرارات السليمة لإدارة هذا القطاع.

6-1: منهج البحث وخطواته

منهج البحث: وصفي

أدوات البحث : سنعمد على الكتب والمصادر المعتمدة

النتائج المتوقعة من البحث : (الإضافة العلمية التي سيحققها البحث).

7-1 : الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

1-دراسة موسى بن منصور 2010 : دور التحليل المالي في

ترشيد قرار الاندماج بين الشركات

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات من خلال توضيح كيفية مساهمته في تقدير قيمة الشركات الداخلة في الاندماج وكيفية تسوية قيمة الصفقة.

2- دراسة الحسيني 1995 : الاتجاهات المعاصرة في

التحليل المالي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة كافة التي حدثت في كل جانب من جوانب التحليل المالي، إلى جانب إبراز الطاقات الخلاقة لهذا الفرع الهام من فروع المعرفة في خدمة ككل وخدمة كل جهة من الجهات المعنية والمستفيدة منه.

الاموال للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المؤسسات المالية، وفي ضوء أهمية عملية منح الاموال كان لابد من وسيلة تساعد المسؤولين في ترشيد اتخاذ قرار التعاملات المالية لذلك يعد التحليل المالي وسيلة من الوسائل المهمة التي يلجأ إليها المحلل المالي لتزويد متخذ القرار بالمعلومات الملائمة عن الموقف المالي للعملاء وفي ظل اقتصاديات السوق وأسواق المال وظهور الشركات المساهمة زاد الاهتمام بالتحليل المالي كونه أداة أساسية يمكن من خلاله تقييم أداء المؤسسات المالية والحكم على نتائج اعمالها وما يقدمه من معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتشخيص إي مشكله موجودة والتنبؤ بالوضع الاقتصادي.

2-1: مشكلة البحث

تمتلك الأعمال المصرفية في المؤسسات المالية أهمية قصوى لمالها من الأثر في حماية أموال المؤسسات المالية من عدم إمكانية وفاء المتعاملين بالسداد لقروضها. لذلك يعد التحليل المالي من الضرورات التي ينبغي على تلك المؤسسات المالية القيام بها لذا يمكن تحديد المشكلة بالآتي:
قلة استخدام التحليل المالي في المؤسسات المالية يؤدي إلى الفشل في اتخاذ القرارات الناجحة.

3-1: أهمية البحث

أهمية البحث تمثلت باستخدام التحليل المالي الذي يعد من الأدوات المهمة في تزويد الجهات المختلفة بمعلومات ملائمة وموثوقة تستخدم في اتخاذ قرارات رشيدة كقرار منح الائتمان والمحافظة على التعاملات المالية الأخرى وبناء على ذلك تكون أهمية البحث بالمعلومات الواردة فيه.

4-1: أهداف البحث

يهدف البحث إلى استخدام التحليل المالي من قبل المؤسسات المالية عند اتخاذها قرارات مالية مهمة بقصد الحفاظ على أموال تلك المؤسسات المالية وعدم الفشل في استرداد القروض الممنوحة والتعاملات المالية الأخرى بسبب عدم

أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وان للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور مهم في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون المهتمون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات ركز الاهتمام على نوعية المؤسسة، وتكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي (عدون، 1998، 13).

وأن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها أسهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي وتحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى دور التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جدا مهمة في الإنتاج والإنتاجية (مطر، 2006، ص 31).

2-2: نظرة عن التحليل المالي

1- التحليل المالي: يعد من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، ويعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يمثل أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، ويمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء (شريفات، 2001، 93).

حيث ينبغي على التحليل المالي أن يسهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هذا يتبين لنا أن التخطيط يعد من أهم وسائل التحليل المالي، حيث يقوم بتحديد الأهداف

3- دراسة bennouna, meredith & marchant

2010 : اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية المحسنة

هدفت الدراسة إلى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا، واستخدم في الدراسة أسلوب المسح البريدي، وشمل شركة من الشركات الكبيرة في كندا.

رأي الباحث حول الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أن الدراسات السابقة تجمع على أهمية التحليل المالي ومعلوماته في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين، كما تبين أن هذه الدراسات تتفق في تناول موضوع المعلومات المحاسبية و المالية باعتبارها الركن الأساسي الذي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات، لذا فإن الحاجة ماسة في الوقت الحاضر مع ثورة المعلومات والاتصالات للقيام بسلسلة من الدراسات العلمية ذات المنظور الكلي والشمولي لدور معلومات التحليل المالي وأهميتها في كفاءة الأداء الإداري واتخاذ القرارات الإدارية، ولذلك كان من الضروري الاستعانة بالتحليل المالي ومعلوماته (المالية او المحاسبية) لاتخاذ القرارات.

المبحث الثاني - ماهية التحليل المالي

سنبحث في هذا المبحث في تقديم التحليل المالي فكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها فضلا عن الأدوات المستعملة فيه وأهم المراحل التي يمر بها.

1-2: نشأة التحليل المالي

التحليل المالي كانت نشأته في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، فضلا عن ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933

6- المساعدة بالرقابة المالية.

* الدائنون : يستفادون من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير، ودرجة ربحية المؤسسة.

* المستثمرون : يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، و نصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياساتها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة.

* الخبرة المالية : تستفاد من التحليل المالي من خلال معرفة معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

3-2: أدوات و مراحل التحليل المالي

1- أدوات التحليل المالي : يستعمل التحليل المالي عدة أدوات منها (جميل، 1980، 25) :

* يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة.

* مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من القطاع نفسه، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف.

* تكون على شكل نسب، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج.

* تكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة ودراسة التدفقات النقدية والمردودية، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار.

* تكون أيضا على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي .

2- مراحل التحليل المالي : للتحليل المالي عدة مراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مرحله هي :

1-2- تحديد هدف التحليل بدقة : يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى،

والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة يعتمد أيضا على عدة خطوات تتمثل فيما يأتي :

* تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .

* رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.

وباختلاف الاقتصاديين تتعدد تعريفات التحليل المالي وفيما يأتي البعض منها:

1-1- التحليل المالي: (دراسة محاسبية) هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

2-1- التحليل المالي: (دراسة تنبؤية) اي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذلك الخطوط الواجب اتباعها (كامل، 1986، 35).

3-1- التحليل المالي: (وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية) اي يعد خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر على الربح (الزبيري، 1976، 78).

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي : وفقا للأهمية التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها على النحو الآتي (شريفات، سابق، 94):
* إدارة المؤسسة : تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية :

1- نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.

2- نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية.

3- معرفة الوضع المالي للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة.

4- تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج.

5- التنبؤ بالمستقبل.

المبحث الثالث: وظائف، أنواع، واهداف التحليل المالي

اصبح للتحليل المالي اهمية متزايدة بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل إن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لا بد من معرفة جميع وظائفه وأنواعه وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

1-3: وظائف التحليل المالي :

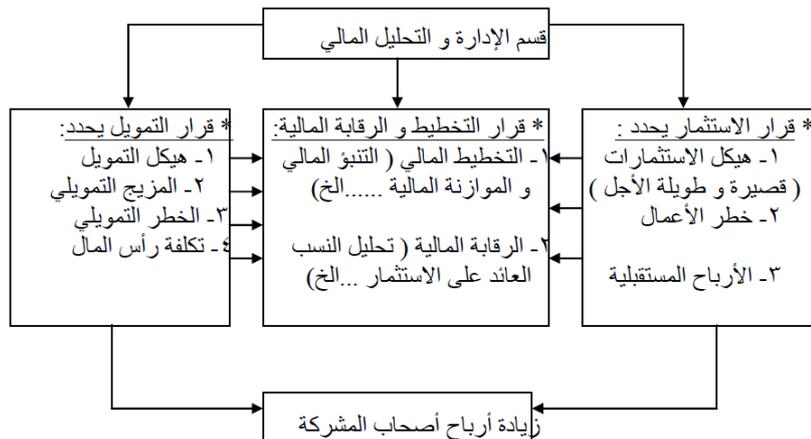
ان اهم وظائف التحليل المالي هي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي (شريفات، سابق، 17) :

1- قرار الاستثمار.

2- قرار التمويل.

3- قرار التخطيط و الرقابة المالية.

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات :



(شريفات، سابق، 15-16)

ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2-2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

2-3- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل، وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

2-4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : اي يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية ومن ثم تحقيق هدف التحليل المالي (العامري ، 2001 ، ص 120).

2-5- التوصل إلى الاستنتاجات : تكون عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بجوانبه كافة والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

2-6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

- المخطط العام لوظائف التحليل المالي -

3-3: أهمية و أهداف التحليل المالي

أ- الأهمية (عبد ربه، 2000، 65) :

- 1-يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالنتيجة إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
- 2- تمكن الإدارة من تصحيح الانحرافات في حدوثها، وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- 3- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- 4- يعد أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- 5- تشخيص الحالية المالية للمؤسسة.
- 6- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها.
- 7- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.
- 8- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة (النعيمي، 2008، ص83).

ب- الأهداف : تختلف الأهداف بحسب الجهة التي تقوم بها، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية إما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمين، الموردين...الخ.

- 1- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- 2- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- 3- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة.
- 4- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها.
- 5- وضع المعلومات الحاصل عليها كأساس للتقديرات المستقبلية.
- 6- توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن.
- 7- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من القطاع نفسه.
- 8- تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.

ومن المخطط اعلاه يمكن القول بأنه لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف الآتية :

- 1- التحليل والتخطيط المالي : عن طريق تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- 2- تحديد هيكل أصول المشروع : عن طريق تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- 3- تحديد الهيكل المالي للمشروع : يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، وتحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

2-3: أنواع التحليل المالي : هناك نوعان من التحليل المالي:

1-2- التحليل الرأسي : يعبر عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

2-2- التحليل الأفقي : يشمل التحليل الأفقي لعدة سنوات وصياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على (شريفات، سابق، 119) :

- 1- اكتشاف سلوك المؤسسة.
- 2- تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل. (بمعنى آخر أن الالتزامات قصيرة الأجل، يمكن أن تسدد من الأصول المتداولة و يفيض مبلغ معين).

ب- النسبة الجارية: (نسبة التداول): هي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل).

مجموع الأصول المتداولة / مجموع المطلوبات قصيرة الأجل والنسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل (بن مالك، 2011، ص9).

ج- النسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - (المخزون + المصروفات المقدمة) / الخصوم المتداولة × 100.

2. نسب الأداء : (نسب كفاءة أداء الإدارة): توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة (موجودات ومطلوبات) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد ومن مؤشراتنا :

أ - معدل دوران المدينين : صافي المبيعات الأجلة / متوسط صافي المدينين.

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية (P. Conso , 2003, 206).

ب- معدل دوران المخزون : تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

يوضح هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى المبيعات وهو مؤشر على تحويل المخزون إلى سيولة

3- نسب الملاءة: تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل ، ويهتم المقرضون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة استمرارية المنشأة والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (أ.لود لوس، محاضرات، 2001-2002).

المبحث الرابع: أهمية النسب المالية في التحليل المالي

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما للآخر. وهذه النسب تساعد على التعرف على وضع المنشأة موضع التحليل. ويمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات كما يأتي (مطر، 2006، ص31):

1- حسب مصادر المعلومات :

- نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط
- نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية
- نسب مختلطة تعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

2- على أساس تمثيلها للواقع :

- نسب فعلية
- نسب نمطية

3- على أساس مكونات النسبة :

- نسب بسيطة (العلاقة بين عنصرين)
- نسب مركبة (العلاقة بين عدة عناصر)

4 - على أساس تقويم الأداء :

- نسب السيولة
- نسب الاداء
- نسب الملاءة
- نسب الربحية

النسب على أساس تقويم الأداء

1- نسب السيولة: ويقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت. وهناك عدد من المؤشرات على السيولة منها (موسى، محاضرات، 2002-2003):

أ- رأس المال العامل: وهو الفرق بين أصول المنشأة المتداولة و مطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع أصولها المتداولة

ومن هذه النسب :

أ- نسبة الديون إلى الأصول = إجمالي الخصوم (قصيرة +طويلة) / إجمالي الأصول (متداولة + ثابتة)

توضح هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وتعد مؤشرا على قدرة المنشأة على الموازنة بين أصولها والتزاماتها.

4- نسب الربحية : وهذه النسب تقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، ومؤشرات الربحية وسيلة مهمة لتقويم كفاءة إدارة المنشأة الاقتصادية لمواردها وتحقيق عوائد مجزية على تلك الموارد.

ومن نسب الربحية :

أ- نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = صافي الدخل بعد الضريبة والذكاة / صافي المبيعات
تقيس هذه النسبة مساهمة كل وحدة من المبيعات في صافي ربح المنشأة .

ب- العائد على حقوق الملاك: (نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك).

يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على متوسط حقوق الملاك في بداية ونهاية الفترة:

صافي الدخل بعد الذكاة والضريبة / متوسط حقوق الملاك $\times 100$.

ج- عائد السهم الواحد من الأسهم العادية: يتم الحصول على عائد السهم الواحد من الأسهم العادية بقسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية.

عائد السهم العادي = صافي الدخل بعد الذكاة والضريبة / عدد الأسهم العادية

د- نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم : تقيس قيمة السهم السوقية إلى العائد المستحق على السهم الواحد من الاسهم العادية (التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 77):

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = القيمة السوقية للسهم / عائد السهم.

المبحث الخامس: دور المحلل في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

ان المحلل المالي يقوم بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبادئ : درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة القصيرة والطويلة الأجل.

1-5: تعديل عناصر الأصول

ان الأصول تمثل مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي أهلكتها المؤسسة وترتب بحسب درجة السيولة المتزايدة والسنوية، وحسب هذا التقسيم فان الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما (محمد، 1994، 17) :

* أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

* أسفل الميزانية : تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يأتي:

1- الاستثمارات : حسب المخطط الوطني المحاسبي تظهر في المجموعة الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تسهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصاريف الإعدادية، التي تمثل المصاريف القانونية و مصاريف التكوين، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة، لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية لحقيقة المؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية، وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة.

2- المخزونات : حيث ان المخزونات تعد أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فهذه تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها بتحديد مخزون الأمان أو العمل، الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة

* ديون مشكوك فيها : أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحققاتهم في الأجل المحددة، مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة ومن ثم تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها.

* مبالغ محجوزة لدى البنك : هي عبارة عن أرصدة ومبالغ تملكها المؤسسة، إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة.

كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية وقيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير وذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة الى قيمتها التاريخية.

حيث يظهر فرق إعادة التقدير من خلال الجدول الآتي :

الذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات، وبحسب هذه الطريقة فإن المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبات، أما بالنسبة للإنتاج التام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة والباقي مع الأصول المتداولة.

3- الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة فالتغيرات التي تطرأ تكون متمثلة في :

* سندات المساهمة : تبقى فيها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة.

* كفالات : تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدمة من طرف المؤسسة للغير، والمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة (محمد 2000، ص74).

تمثيل فرق إعادة التقدير

العناصر	القيمة الاسمية	القيمة الناقصة	القيمة الزائدة	القيمة الحقيقية
م/إعدادية	س	- س		س'
أراض	ع		+ ع	ع'
قيم معنوية	ص		+ ص	ص'
سندات المساهمة	و			و'

المصدر: محمد سامي محمد - مرجع سابق - ص 17 .

* قيم الاستغلال : تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة وعلى جميع أشكال المخزون مع حذف مخزون الأمان.

* قيم قابلة للتحقيق : تشمل عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة، سندات المساهمة والقيم المدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة.

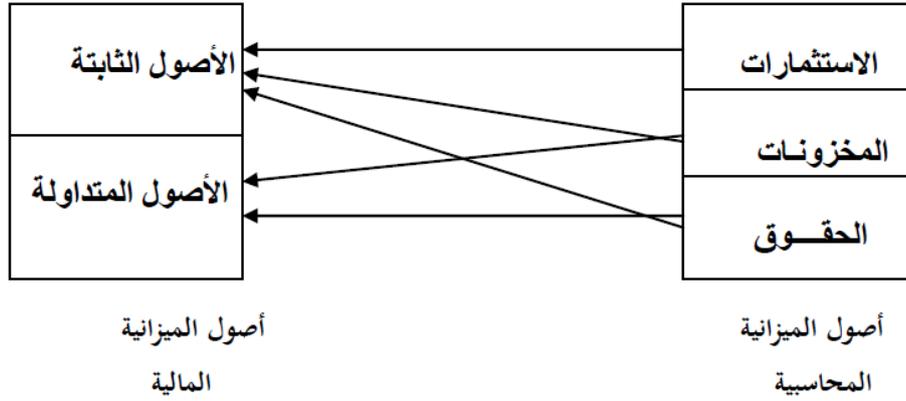
* قيم جاهزة : حساب البنك والصندوق والحساب الجاري البريدي.

يجري المحلل تعديلات وفق المعطيات الموجودة، وهو الأساس في عملية الانتقال وذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية (مراد، 2002، 17).

الأصول الثابتة المعدلة : تشمل النفقات والمصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة والسندات أو القروض التي تفوق السنة فضلا عن مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية.

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاث قيم وهي :

عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية



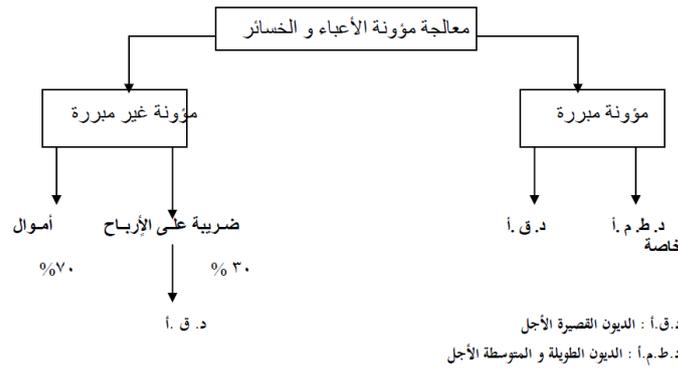
المصدر : ناصر مراد - مرجع سابق -

مجموع العناصر والموارد التي تعد هيكلًا خاصًا للمؤسسة ويعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي فضلًا عن الاحتياطات، ونتائج رهن التخصيص، ومؤونة الأعباء والخسائر (عقل، 2000، ص242).

2-5: تعديل عناصر الخصوم :

الخصوم تظم عناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة و عناصر المجموعة الخامسة وهي الديون، مرتبة بحسب مبدأ الاستحقاقية والسوية وتمثل في :
1- الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها، فهي تمثل

معالجة مؤونة الأعباء و الخسائر



المصدر : محمد سامي محمد - مرجع سابق - ص 12.

2-2- الديون القصيرة الأجل : هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من تاريخ استحقاقها.

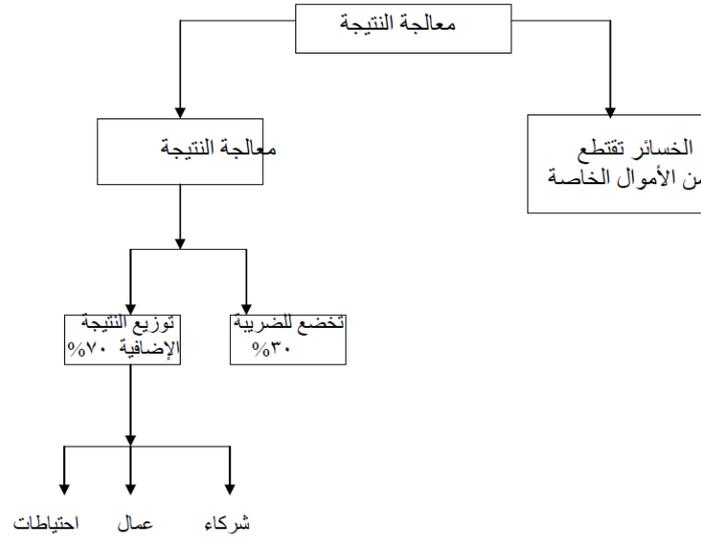
3- معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح التي يتم دفعها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، وهي بمثابة الديون القصيرة الأجل، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع

2- الديون : وهي نوعان :

1-2- الديون الطويلة الأجل : هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة والمبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل، أما الديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها.

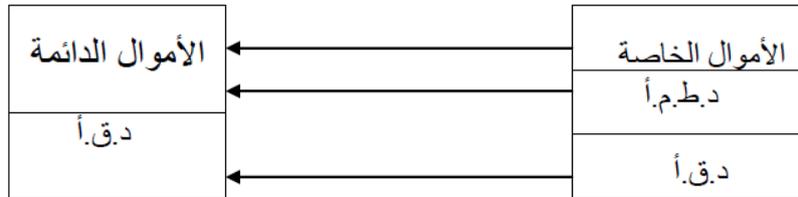
على العمال في المدى القصير والباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص.

وبذلك يتم معالجة النتيجة كالاتي :



المصدر : مطبوعات الفرقة البيداغوجية " مقياس التسيير المالي " جامعة الجزائر، سنة 1998 ، ص 12 .

الميزانية المالية لجانب الخصوم



المصدر : ناصر مراد - مرجع سابق -

وعن طريق هذه الكيفية تتم عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .

3-5: الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية :

الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي :

أشكال الميزانية تختلف باختلاف حجم العناصر المكونة لها، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية

الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة : الأموال الخاصة : رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر د.ط.م.أ : ديون الاستثمارات قروض مصرفية		الأصول الثابتة : القيم الثابتة : الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة قيم ثابتة أخرى : مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	د.ق.أ :		الأصول المتداولة : قيم الاستغلال : بضائع مواد و لوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) قيم قابلة للتحقيق : تسيقات زبائن أوراق قبض القيم الجاهزة : البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر : ناصر مراد - مرجع سابق .

السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية :
* المربع : يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان المربع نفسه.

2- الميزانية المالية المختصرة : هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية بحسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم والتجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكالاً هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة

الأصول الثابتة%	الأموال الدائمة%
الأصول المتداولة%	د.ق.أ %

المصدر : ناصر دادي عدون – مرجع سابق – ص 40 .

* الدائرة : تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية ويمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول والنصف الآخر للخصوم أو دائرة للأصول والأخرى للخصوم .

الخاتمة

من خلال هذه البحث تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ومؤشرات التحليل المالي من راس المال، واحتياج راس المال العامل والخزينة وكذلك النسب المالية، ومن ثم تناولنا عن دور المحلل المالي في الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية والمطالب المذكورة انفا، وبالتالي فإننا نستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لا بد من دراسة التوازن المالي وهذا ما تطرقنا إليه، وان توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة، كما أن مؤشرات التوازن

الاستنتاجات

- 1- ان جوهر العمل الإداري في المؤسسة المالية هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي لها فهو العمود الفقري للإدارة المالية داخل المؤسسة المالية.
- 2- نجاح المحلل المالي باعتماده المؤشرات المالية في عمليات المؤسسة المالية من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها وفق المؤشرات والنسب المالية الموجودة.
- 3- نلاحظ أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة المالية.
- 4- كذلك تعد مؤشرات التوازن المالي وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة والتخطيط وتعد من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- 5- توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية .
- 6- لذلك نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة.

التوصيات

- 1- يجب على المؤسسة المالية إبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات ولا بد من دراسة التوازن المالي لها.

المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة، لأنها تعد وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة و التخطيط وتعد من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

- [8] ابن مالك، عمار - المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الأداء - سنة 2011، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري.
- [9] التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية - مذكرة سابقة - ص 81.
- [10] خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " سنة 2011، دار وائل للنشر.
- [11] حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل " سنة 1976، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- [12] حسن محمد كامل " التحليل المالي " سنة 1986، دار النشر.
- [13] سعداوي موسى " محاضرات في التسيير المالي " سنة 2002 - 2003، للسنة الثالثة علوم التسيير.
- [14] عقل، مفلح محمد - الادارة المالية والتحليل المالي - سنة 2000، الطبعة الاولى (عمان).
- [15] عبد ربه، محمد محمود- دراسات في محاسبة التكاليف - سنة 2000 (دار الجامعة للنشر، القاهرة).
- [16] محمد سامي محمد " تطبيقات عملية في التحليل المالي " سنة 1964، دار وائل للنشر، بيروت.
- [17] مطر، محمد - التحليل المالي والائتماني - سنة 2006، الطبعة الأولى (دار وائل للنشر).
- [18] ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي - ج 1 " سنة 1998، دار الهدية العامة.
- [19] ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " سنة 2002، جامعة البليدة.
- [20] J . Pitverdier la " finance d' 1993 entreprise ".
- [21] P. Cons, a. bonbazer " la gestion financière ", 2000, Chihab.
- [22] Patrik vizavona " gestion financière " 1992, Paris, 8 édition.

- 2- ضرورة استخدام النظام الإلكتروني في التعاملات من قبل المؤسسة المالية عبر مكننة المعلومات المالية وتسهيل استخراج النسب المالية في التحليل المالي مما يساعد في السرعة ودقة انجاز التعاملات الاخرى.
- 3- يمكن اعتماد مؤشرات التحليل المالي باستخدام النسب من قبل المصارف في دراسة المركز المالي وأنشطة المؤسسات المراد منحها القروض والتعامل معها.
- 5- اعتماد المؤسسة على المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة.
- 4- كذلك الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي لدورها المهم في عملية التسيير المالي للمؤسسة.
- 6- العمل على تطوير موظفي البنوك والشركات المؤسسات المالية الاخرى في استخدام التحليل المالي من خلال اقامة البرامج التدريبية والتطويرية لزيادة مهاراتهم.

المصادر

- [1] أحمد توفيق جميل " الإدارة المالية " سنة 1980، درا النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- [2] ألود للوس " محاضرات في التسيير المالي " 2001-2002 السنة الثالثة.
- [3] أرشيد، عبد المعطي رضا و جودة، محفوظ أحمد - إدارة الائتمان- سنة 1999 الطبعة الأولى (دار وائل للنشر).
- [4] العداسي، أحمد محمد - التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية - سنة 2011، الطبعة الأولى (دار الإعصار للنشر).
- [5] العامري، زهرة حسن والركابي، السيد علي خلف - أهمية النسب المالية في تقويم الاداء- سنة 2007 مجلة الادارة والاقتصاد.
- [6] النعيمي، عدنان تايه و التميمي، ارشد فؤاد- التحليل والتخطيط المالي واتجاهاته المعاصرة - سنة 2008 الطبعة الأولى (دار اليازوري للنشر).
- [7] ابن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " سنة 2000-2001 السنة الثالثة محاسبة.